

خاتمة

.. لقد كانت فترة الخمسينات حافلة بالأحداث، وهي أحداث متشعبة ذات اتجاهات مختلفة غطت جميع العلاقات السياسية القائمة في المجتمع البحريني، فقد جرت بين الطائفتين السنية والشيعة مواجهة دامية، وبصورة غير مسبوقه، استنهض فيها الشيعة تحالفهم القديم مع الإنجليز، فيما ساد الفتور علاقة الشيخ سلمان بالإنجليز.. ثم توحد السنة والشيعة سياسيا تحت قيادة مشتركة كانت الغلبة فيها للسنة في مواجهة مع الشيخ سلمان، تحولت فيما بعد إلى مواجهة مع بريطانيا. ونعتقد أن أحداث الخمسينات من أهم وأخطر الأحداث التي مرت على البحرين في العهد الجديد بعد عزل الشيخ عيسى بن علي فهذه الأحداث - كحال حادثة العزل - تركت بصمة واضحة في الفكر السياسي في البحرين، سواء لدى الأسرة الحاكمة أو الشعب.

وعبر هذه الأحداث طرأت تغييرات جذرية في العلاقات السياسية القديمة التي صاغها الإنجليز وحدهم عام ١٩٢٣، في أعقاب عزل الشيخ عيسى بن علي، وأهم ملامح تلك التغييرات اتحاد الطائفتين السنية والشيعة سياسيا، الذي أسفر عن إنشاء الهيئة التنفيذية العليا عام ١٩٥٤، إلا أن هذا الاتحاد لم يكن متماسكا، إذ كانت الهيمنة سنية في أغلب مراحل المواجهة، وبخاصة عندما تحولت سياسية الهيئة بعد غياب الباكر ضد بريطانيا. ومن بين ملامح التغييرات أيضا اختلال علاقة الإنجليز بالشيخ سلمان على خلاف الوضع إبان حكم والده الشيخ حمد بن عيسى، فقد كان الشيخ سلمان متوجسا من الإنجليز ونياتهم، وكان يعتقد أنهم على صلة بأعضاء الهيئة، معتبرا هذا الأمر دعما لهم. ومن ملامح التغيير أيضا ظهور الروح الشعبية المعادية

للإنجليز تأثراً بثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر، وما تبعها من أحداث في المنطقة العربية، ومما يلفت النظر هنا هو أن «العداء الشعبي» للإنجليز لم يكن بدعم من الحاكم كما كان عليه الأمر في الأعوام السابقة لعزل الشيخ عيسى بن علي، وإنما كان بدعم خارجي. ومن ملامح التغيير أيضاً انحسار دور ونفوذ بلجريف.

وقبل الدخول في تحليل لأحداث الخمسينات قد يكون من المناسب هنا إجراء مقارنة سريعة للعلاقات السياسية القائمة في المجتمع البحريني، في عهد الحكام الثلاثة الشيخ عيسى بن علي والشيخ حمد بن عيسى والشيخ سلمان بن حمد.

شهد عهد الشيخ عيسى بن علي صراعا بينه وبين الإنجليز، وقف فيه الشيعة كحزب مساند لبريطانيا، فيما وقف بعض التجار والمثقفين السنة كحزب مؤيد للشيخ عيسى، وكان هناك نوع من التنافس داخل العائلة الحاكمة، وهو التنافس الذي كان دائرا بين الشيخ حمد بن عيسى ولي العهد حينها وأخيه الشيخ عبدالله بن عيسى، وكان لهذا التنافس أثر في الصراع بين الشيخ عيسى والإنجليز الذي انتهى لصالح الإنجليز.

وحين تولى الشيخ حمد بن عيسى أمور الحكم أعاد الإنجليز رسم العلاقات السياسية فقاموا «بتحجيم» تطلعات قادة الشيعة، بعد أن «عاقبوا» قادة السنة وأبعدوهم عن البلاد، فيما عينوا مستشارا - بلجريف تولى أمور الإدارة، فدانت لهم السيطرة التامة، وبدأ مشروع الإصلاح. وحين تحرك الشيعة عام ١٩٣٤ اتخذ الإنجليز موقفا مؤيدا للحاكم وكذلك فعلوا حين جاءت حركة ١٩٣٨ فقد عادوا يدعمون الشيخ حمد دعما مطلقا.

أما في الخمسينات، أي في عهد الشيخ سلمان بن حمد، فلم يكن

دعم الإنجليز له مطلقا كما كان لوالده، لكنهم لم يخوضوا صراعا معه كما فعلوا مع جده، وكانت علاقتهم بالشيعة علاقة «رعاية» أكثر منها «تحالفا». أما علاقة الشيعة بالشيخ سلمان فقد كان هناك تنافر فالرعاية البريطانية للشيعة أحييت في ذهن الشيخ سلمان التحالف القديم. أما عن السنة فقد كان الإنجليز يسقطونهم من الحساب السياسي حتى قبيل إنشاء الهيئة التنفيذية العليا، وبالطبع فإن الفتنة الطائفية عمقت العلاقة التقليدية بينهم وبين الأسرة الحاكمة.

وحيث ظهرت الهيئة التنفيذية العليا، سعى الإنجليز لاحتوائها وحصلت منهم على دعم معنوي كبير، فاقترب الأمر بين الإنجليز والشيخ سلمان من حالة الصراع، حيث كان الاتحاد السياسي بين السنة والشيعة الذي رعاه الإنجليز بمثابة جبهة ضغط ثلاثية على الشيخ سلمان، الذي أصبح في وضع لم يواجهه أي حاكم للبحرين. وعندما اقترب الشيخ سلمان من الهيئة، وبدأ تحول نشاطها نحو المواجهة مع الإنجليز قضى الأمر!

إن أحداث الخمسينات زاخرة بالتجارب السياسية التي تستحق النقاش والتحليل، وسوف نبدأ بفتنة محرم.

أشرنا في حديثنا عن الفتنة الطائفية إلى أن الأوضاع السائدة لم تكن توحى بأن أمرا كبيرا سيحدث، صحيح أن العلاقة بين الطائفتين لم تكن خالية من الشوائب، إلا أن شيئا لم يكن يدفع نحو توقع الصدام.

فلم تكن هناك إشارات تنذر بشيء من هذا القبيل، ولسنا من أنصار نظرية المؤامرة التي يرى أصحابها أن أطرافا ذات مصلحة دبرت أمر الشجار الذي حدث بين المعزين الشيعة والمتفرجين السنة. فالباكر يقول إن ما حدث كان مخططا رسمه الإنجليز، ونفذه الشيخ دعيج بن حمد بإيعاز من بلجريف. وهذا تفسير لا تسنده وقائع الأحداث على خلاف

رواتها، ولا تؤيده التطورات اللاحقة على نحو ما شهدنا، إذ إن العباء الأساسي في معالجة الموقف كان موزعا بين ثلاثة أطراف، هم عقلاء السنة والشيعية وعدد من أفراد الأسرة الحاكمة وبلجريف نفسه. ونعتقد أن التفسير المنطقي لما حدث يدور حول موروث العلاقة بين الطائفتين في البحرين، فهذا الموروث - الذي عرفنا جانبا كبيرا منه في الفصلين السابقين - من شأنه أن يتيح الفرصة أمام أحداث من نوع فتنة محرم وبخاصة إذا تصادف مع الحدث سوء معالجة. إننا نعتقد أن إطلاق النار في الهواء الذي قامت به الشرطة أو حراس المعتمدية كان عنصرا رئيسيا في تأجيج الموقف، وبث الرعب في النفوس، ومن ثم اتخذ الحدث البسيط مسارا أكثر خطورة.

ولقد لمسنا من خلال الوثائق البريطانية ومذكرات بلجريف أن هناك تهربا من مسؤولية إطلاق النار، فبلجريف يريد إصاقتها بالمعتمدية والمعتمدية تريد إصاقتها ببلجريف وشرطته، ولعل هذا التهرب لم يظهر عبثا، لكنه إدراك من الطرفين لجسامة الخطأ، وما أدى إليه من تداعيات.

وبالطبع هناك عوامل أخرى يمكن أن تكون قد ساهمت، ولو بقدر ضئيل في تأجيج المشاعر بشكل عام، ومن ذلك ما أشار إليه المقيم السياسي في رسالته إلى وزير الخارجية البريطاني المؤرخة ١٠/١٩٥٣، إذ ربط في تلك الرسالة بين فتنة محرم والأوضاع السائدة في الشرق الأوسط بشكل عام، معتبرا أن حالة التوتر السائدة قد تكون عامل تحفيز. ويقول إنه مما يلفت النظر أنه حتى في البحرين البلد المسالم هناك حالة من التوتر والقلق... وإنه من حسن حظ بريطانيا أن تكون الأحداث الطائفية هي المتنافس لذلك التوتر بدلا من المظاهرات ذات الطابع الوطني المعادية للأجانب، كما يحدث في دول أخرى من الشرق الأوسط، وأبدى المقيم السياسي تخوفه من أن يكون هذا التوتر

مرتبطا بشكل أو بآخر بتنامي المشاعر الوطنية والدينية في المنطقة.

وبرغم وجاهة هذا الرأي فإننا نعتقد أن أحداث محرم وما تلاها لا علاقة لها بأي عنصر سياسي، ولو كان الأمر غير ذلك لتغير مسار الأحداث. فالثابت أن الأحداث كانت محصورة في نطاق الطائفتين وقد برز وسط الأحداث ارتباط الشيعة بالإنجليز ارتباطا معنويا له أساس قديم - أشرنا إليه من قبل - تجلّى في طلب الحماية البريطانية وطلب استقدام ضباط إنجليز، بل وقوات بريطانية. وهذا الارتباط كان ولا يزال حائلا دون الشيعة ومعاداة بريطانيا. أما بالنسبة إلى السنة فإن الأحداث أيضا تدفعهم نحو التضامن مع العائلة الحاكمة، وتسيطر عليهم الشكوك في أهداف ونيات الإنجليز، من دون أن يتحول هذا التضامن أو تلك الشكوك إلى سلوك معاد لهم.

ولو كان في الأحداث الأولى بعد سياسي لالتقنا ولو مؤشرا واحدا يشير إلى شيء من الكراهية ضد الإنجليز، بما يمثلونه من صورة استعمارية تقليدية، كذلك فإن عدم توجه الأحداث صوب العائلة الحاكمة يؤكد أن ما كانت تبثه الإذاعات العربية، وما تنشره الصحف العربية، لم يكن له تأثير مباشر على الأحداث. ومع ذلك يمكن القول إن أحداث النصف الثاني من عام ١٩٥٤، وبرغم وجود البعد الطائفي فيها، ظهر البعد السياسي جليا أيضا حين بدأت العرائض ومطالب الإصلاح.

وقد يسأل سائل عن السبب الذي يدفعنا إلى عدم تبني ما تبناه الإنجليز في مراسلاتهم بشأن ارتباط الأحداث بالحالة السياسية العامة فنقول إن تعامل بريطانيا مع الأحداث كان متأثرا جدا بالأفكار السائدة حول الأوضاع في الشرق الأوسط عموما. ومن المحتمل أن يكون لنجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر، والشعور المضاد للنفوذ البريطاني في المنطقة، تأثير مبكر على حسابات الإنجليز. لكن المهم هو أن

مخاوف الإنجليز من المفاجأة هي التي جعلتهم يضيفون البعد السياسي على أحداث محرم.

إننا نعتقد، وعلى خلاف ما تبناه بعض الباحثين، أن البعد الوطني كان منحسرا عن أحداث محرم وما تلاها حتى منتصف عام ١٩٥٤ وأنه من الخطأ اعتبار هذه الأحداث مقدمة للنهوض الوطني، بل هي في الواقع تجسيد لصراع طائفي وحسب.

ولعله من المناسب هنا أن نتناول العلاقة بين السنة والشيعية في البحرين - وإن كان هذا الموضوع يستحق بالطبع دراسة منفصلة متأنية تبحث كل عناصر العلاقة بين الطائفتين، وندعو الباحثين المختصين إلى المبادرة في إجراء مثل تلك الدراسة - إلا أننا وفي حدود ما يتطلبه هذا البحث رأينا من الأهمية بمكان أن نطرح علاقة الطائفتين من أجل الوصول إلى فهم أفضل للفتنة الطائفية.

لقد عاش السنة والشيعية في عزلة عن بعضهم بعضا حتى عام ١٩٣٢، حيث سعت حكومة البحرين إلى دمج الطلبة السنة والشيعية في مدرسة واحدة، وقد انتقل طلاب المدرسة السنوية إلى المدرسة الشيعية التي قامت الحكومة ببنائها جنوب المنامة. وكان هذا الإجراء الحكومي أول محاولة جادة في اتجاه فك العزلة الطائفية. ويمكن القول إن العامل التقليدي في العزلة الطائفية - وهو الفوارق المذهبية وما يصاحبها من تراث - له الدور الأساسي في صناعتها، بيد أن هذا العامل ليس له أن يصمد في مجتمع صغير متسامح كالمجتمع البحريني من دون وجود عوامل أخرى مساندة تحفز الفوارق المذهبية سواء أكانت عوامل طبيعية أم مصنعة. على ذلك نقول إن عزلة الطائفتين - وإلى ما قبل عهد الوكيل السياسي ديكسن عام ١٩٢٠ كانت عزلة تلقائية طبيعية تحكم فيها عاملان رئيسيان: الفوارق

المذهبية، والعامل الجغرافي. إن البحرين كما هو معروف تتكون من مجموعة من الجزر تزيد عن ثلاثين جزيرة، ولم يكن بين هذه الجزر ما يربطها سوى «العبرات» أي السفن الصغيرة حتى عام ١٩٤١، حين تم افتتاح جسر الشيخ حمد الذي يربط بين المنامة والمحرق.

وكان التنقل من جزيرة إلى أخرى مشقة ويعد سفرا يستدعى المبيت وبالطبع فقد كان لهذا «العامل الجغرافي»، وبدائية وسائل النقل، أثر في تثبيت العزلة الطائفية، إذا أخذنا في الاعتبار أن هناك عزلة في السكن، أي كان للشيعة تجمع سكني وكان للسنة تجمع سكني آخر. ونعتقد أنه من فرط شدة العزلة ظهرت في البحرين عدة لهجات ليس ضمن إطار السنة والشيعة، بل حتى ضمن إطار الطائفة الواحدة تبعا لمكان السكن!! إن المواصلات العامة لم تستخدم للتنقل داخل المنامة مثلا، إلا في النصف الثاني من الثلاثينات! بل كان المدرسون يرفضون العمل في القرى حتى عام ١٩٤٥ لعدم توفر المواصلات.

وبالطبع فإن العزلة الجغرافية دفعت كل طائفة إلى إقامة كيان مجتمعي صغير تتوفر فيه الحاجات الأساسية بما يغني إلى حد كبير عن «السفر والتنقل» والاتصال بالكيان الآخر.

كما أن العامل الاقتصادي المرتبط بالعامل الجغرافي عزز بدوره العزلة بين الطائفتين حيث كانت المهنة الأساسية لأبناء الطائفتين مختلفة، ففي حين كان أغلب الشيعة يعملون في الزراعة، كان أغلب السنة يعملون في الغوص، الأمر الذي جعل الاتصال بين الطائفتين محدودا أيضا.

ويمكن إجمال القول إنه حتى فترة ما قبل عهد الوكلاء السياسيين البريطانيين كانت أسباب العزلة بين الطائفتين طبيعية غير مصطنعة ولم يكن هناك في المقابل أي جهد لفك هذه العزلة.

إلا أنه ومنذ لحظة دخول الإنجليز في «ثنايا الشوب البحريني» بدأت العزلة الطائفية تأخذ طابعا آخر، فقد عملت السياسة البريطانية على تقسيم المجتمع والمصالح العامة إلى مصالح فئوية، واستخدمت سلاح الفتنة والتحريض كما رأينا، الأمر الذي عزز بدرجة كبيرة العزلة القائمة وذلك بإضافة العامل السياسي إلى عوامل العزلة السابقة. ونعتقد أن تأثير العامل السياسي استمر إلى مرحلة لاحقة، حين سقط العامل الجغرافي والعامل الاقتصادي. ومما لا شك فيه أن ارتباط العامل السياسي بالفوارق المذهبية أقوى تأثيرا وأشد خطرا.

وحين تولى الشيخ حمد بن عيسى أمور الحكم عام ١٩٢٣، وبعد أن انتهى الصراع السياسي وبدأ التعليم، ظلت مظاهر العزلة الطائفية قائمة، فقد كانت هناك مدارس خاصة بالسنة، وأخرى خاصة بالشيعة حتى عام ١٩٣٢ حين سعت الحكومة إلى دمج الطلاب السنة والشيعة في مدرسة واحدة.

وكنتيجة طبيعية للمرحلة السابقة لقيت محاولات الدمج مقاومة من الطائفتين، وقد استغرق الدمج وقتا طويلا قياسا إلى صغر مساحة البحرين وعدد سكانها. فقد رفض الشيعة قرار الحكومة عام ١٩٣٢.

وحين حاولت الحكومة دمج مجلسي التعليم السني والشيوعي في مجلس واحد عام ١٩٣١ رفض أعضاء المجلس الشيوعي، حتى إن بلجريف علق على الرفض قائلا: «لم يكن هناك أي تفسير منطقي أو مبرر عقلائي لهذا الرفض». على صعيد آخر جاءت حركة الشيعة عام ١٩٣٤ - التي تحدثنا عنها في الفصل الثاني - لتعزز حالة الانقسام السياسي، فقد كانت مطالب الحركة فئوية بحتة.

وحين جاءت حركة ١٩٣٨ كان لانفصال قادة الشيعة، ودخولهم مفاوضات منفصلة مع بلجريف وقبولهم الخروج من الحركة، أثر أيضا

في تعزيز الانقسام ودعم حواجز بناء الثقة المتبادلة.

وفي المقابل جاء رفض السنة انضمام عدد من الشيعة إلى النادي الأهلي - الذي كان في طور التأسيس - معبرا عن حقيقة العلاقة بين الطائفتين، حتى في أوساط الفئة المثقفة، فحين أبدى عدد من الشيعة رغبتهم بالمشاركة في النادي تردد المؤسسون السنة، ثم قرروا عدم قبول الشيعة، فكتب أحدهم وهو محمد دويغر في ٧/٢/١٩٣٩ رسالة إلى رئيس النادي يعاتبه فيها على الرفض، وجاء في الرسالة:

«وبعد فبناء على الرغبة الأكيدة التي أظهرتموها خلال محادثتي إياكم في شؤون النادي بمحلكم التجاري الساعة العاشرة بعد ظهر الإثنين ١٢ الجاري، وبناء على تلك الرغبة التي أيدها حضرة السكرتير بقوله إنكم ومن جاء معكم في تلك الليلة إلى منزلي لتأسيس النادي الأهلي لا ترغبون في بقائنا معكم في النادي لأن إخوانكم... يحبذون فكرة الانقسام والمضي بمفردهم في مشروع النادي وأنتم والسكرتير لا يسعكم إلا مشايعتهم في هذه الفكرة فشكرا على هذه العواطف النبيلة. وإنا لنشكر الفرصة السعيدة التي أتاحت لنا درس نفسيات كم كنا نود الاحتكاك بها والوقوف على كنهها.

والآن أرجو أن تتكرموا بإرسال ما تبرع به الأخوان الآتية أسماؤهم ليلة تأسيس النادي، وتجدون بصحبة حامله وصلا بالمبلغ كله وهو ست وتسعون روبية فقط».

ثم قام ومعه عشرون شابا بتأسيس ناد جديد هو نادي العروبة. وفي ليلة افتتاح نادي العروبة تحدث محمد يوسف خنجي، وهو السني الوحيد بين المؤسسين، قائلا: «وإن كنت عالما أن الاتحاد لتلك الدرجة التي نتوخاها لا يزال وأسفاه حلما من الأحلام، والإنسانية لاتزال متفرقة في الإنسان فأضطر إلى الرضى بالموجود، قانعا بالخطوة الكبيرة

التي كنتم البادئين بها». ثم اختتم كلمته بإعلان كرهه للطائفية داعياً إلى إزالة الفروق والحواجز بين أبناء البلد الواحد.

ويوضح ما كتبه عبدالله الزايد - وهو ناشط سياسي سني - عام ١٩٤٠ العلاقة بين الطائفتين حيث كتب في مجلة البحرين تحت عنوان دعوة إلى الإخاء والوحدة: «أنا أوجه كلامي للشباب من الطائفتين نحن نفخر بأن نكون في هذا البلد شباباً عربياً مسلماً، دماً واحداً وبيتاً واحداً ومستقبلنا واحداً، إن التفرقة بين شيعي وسني سخف».

واعتقد أن من الأمور التي عززت حالة التباعد الإحصاء الرسمي للسكان الذي أجري عام ١٩٤١، فقد تم على أساس طائفي.

ويبدو أن صناعة النفط والوظائف الحكومية خلقت مجالاً جديداً لاختلاط أبناء الطائفتين، فقد نزع عدد كبير من أبناء القرى الشيعية إلى المنامة، كما أن انتشار التعليم وانفتاح المجتمع البحريني على الثقافات الأخرى، وتبدل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أدى إلى تخفيف حدة التباعد الطائفي، وإن ظلت مظاهره مستمرة حتى النصف الثاني من الأربعينات. فقد جاء في التقرير الإداري عن التعليم ١٩٤٦ - ١٩٤٧ «ما زلنا نواجه بعض المتاعب في مدرسة البديع بسبب اختلاط الطلاب السنة بالطلاب الشيعية من الدراز وبنو جمرة، إنما الملاحظ أن هذه المتاعب لا وجود لها في مدارس المنامة».

خلاصة القول إن عوامل مذهبية وجغرافية واقتصادية وسياسية عزلت الطائفتين السنية والشيعية في البحرين، وكان لكل عامل قدر من التأثير. وحين جاءت محاولات الدمج كانت متأخرة في رأينا، حيث كان قد مر عهد طويل من العزلة بين الطائفتين، لذلك فقد كان من الطبيعي جداً أن تلقى محاولات الدمج مقاومة من هذه الطائفة أو تلك، فالأمر يحتاج إلى جهد منظم يستغرق زمناً أطول

يوحد الهوية الفكرية والثقافية.

وما كان لفتنة محرم أن تحدث وتصل إلى ما وصلت إليه لولا وجود تراث من عدم الثقة والانعزال والتوجس والاستعداد النفسي لمعاداة الآخر، كما أن درجة التطرف والعنف التي اتسمت بها أحداث فتنة محرم، وإن عكست مقدار الشحن المعنوي الناتج عن شعائر عاشوراء إلا أنها أيضاً أظهرت ما هو كامن في النفس من تراث قديم شكل صورة ذهنية مبالغاً فيها. وإذا كانت عوامل العزلة المادية قد زالت فإن فتنة محرم عززت العزلة المعنوية حتى ظهور الهيئة.

على أي حال كانت فتنة محرم مناسبة لظهور قادة شيعة وسنة جدد متأبطين مطالب انفعالية.

ففي حين كانت المطالب الشيعية في بداية الأمر تتعلق بإصلاح الشرطة والمحاكم واتخاذ إجراءات، مثل سرعة محاكمة المتهمين السنة في قضية عراد، فإنها تطورت إثر سوء المعالجة الأمنية للأحداث من قبل الإنجليز والشرطة البحرينية، وإثر الهياج النفسي في أوساط الشيعة اعتقاداً منهم بوجود «مؤامرة سنوية» ضدهم، ووصلت تلك المطالب إلى حد المطالبة بحكم بريطاني مباشر. وقد تجسد الانفعال والتطرف في قيام بعض الشيعة بلف جثمان أحد القتلى في حادثة القلعة بالعلم البريطاني! وفي مقابل هذا التطرف والانفعال حاول الإنجليز تشجيع القادة التقليديين للشيعة للتحرك، إلا أنهم كانوا يربطون نجاح تحركهم بما تقوم به الحكومة من إصلاحات. وحين اقترب الإنجليز من الشيعة، وبدأوا محاولاتهم في إقناع الشيخ سلمان بإدخال بعض الإصلاحات، تجددت أمامه الأحداث التي جرت قبيل عزل جده، وبخاصة حين تقدم عدد من الشيعة ممن كان لهم دور في عزل الشيخ عيسى بن علي بقوة التحالف البريطاني الشيعي، بعريضة

مطالب عام ١٩٥٤، فكان لديه توجس من عودة التحالف القديم. أما عن موقف الإنجليز من الأحداث فقد كان مرتبكا في بادئ الأمر، بل إن سوء المعالجة الأمنية - أي إطلاق النار يوم حدوث الصدام الطائفي - أدى مباشرة إلى تعقيد الموقف، وحين تحول موقف الشيعة إلى موقف سياسي تجاه السلطة كان الإنجليز حريصين على رعايتهم واحتوائهم فقط، إذ لم تكن مصالحهم في ذلك الوقت تستدعي استخدام الشيعة الذين شعروا «بتخاذل» الإنجليز وتراجعهم عن «حماية» الشيعة، برغم أنهم طلبوا تلك الحماية وبالنسبة إلى الشيعة فإن «التخاذل» البريطاني هو الثاني بعد الموقف البريطاني الرفض لحركة ١٩٣٤، ولولا احتواء العريضة التي قدمت إلى الشيخ سلمان مطلب إنشاء مجلس منتخب لما أعاد الإنجليز ترتيب أوراقهم بصورة حازمة. فقد كتب المقيم السياسي في ١٩٥٤ / ٧ / ٥ «أن الانتخابات الوحيدة المسموح بها حاليا هي للمجلس البلدي، وليكن هذا واضحا لدى الشيخ»!

أما بلجريف فقد مضى عليه في البحرين عام ١٩٥٤ ما يقارب ثلاثين عاما، ويبدو أنه لم يعد يدرك المتغيرات، والدليل على ذلك أنه كان يكتفي بالاعتماد على القادة التقليديين للشيعة لتهدئة الموقف وتقديم مكاسب محدودة تمنحه فرصة التقاط النفس. وكان يرى أن القادة الجدد «لا يستحقون شرف الجلوس مع الحاكم».

أما عن القادة السنة الجدد فقد كانوا يسعون فيما يبدو لتوحيد الطائفتين بغية صياغة تحالف سياسي، وكانت محاولة عقد اجتماع عام للطائفتين في مايو ١٩٥٤ مؤشرا على التوجه السياسي لديهم.

وبرغم عدم وجود «علاقة تاريخية» بينهم وبين الإنجليز، إلا أن قادة السنة الجدد كانوا حريصين على الحصول على دعم الإنجليز

لهم، بل وعلى استعداد للتحالف معهم في صراعهم مع الشيخ سلمان وكان الباكر - أحد أبرز القادة السنة الجدد - «صديقا وفيا» للإنجليز إلى أبعد الحدود!!

خلاصة القول إن الفتنة الطائفية كانت في رأينا نتاج العزلة الطائفية وما صاحبها من تحفز اقترن بمعالجة أمنية سيئة لحدث صغير كان يمكن احتواؤه، أعقبه تراخ في ملاحقة المتسببين السنة في حادثة عراد، كما أن تخوف الشيخ سلمان من محاولات الاقتراب السني الشيعي، وعدم قيامه بالمبادرة لقيادة هذا التقارب، وتخوفه أيضا من تقارب الإنجليز مع الشيعة جعله في نهاية المطاف هدفا مشتركا للإنجليز والشيعة والقيادات السنية فجاءت الهيئة التنفيذية العليا في نهاية عام ١٩٥٤ .

نشأة الهيئة

إن ظهور الهيئة التنفيذية العليا قصة مثيرة من قصص الصراع السياسي في البحرين. وبرغم اجتهادنا في متابعة فصولها، فإن جانبا منها لا يزال غامضا.

إن الهيئة هي تحالف سياسي سني شيعي مدعوم من بريطانيا، واجهه الشيخ سلمان بمساعدة محدودة من بلجريف، ثم استقل بنفسه.

وتعود بداية هذا التحالف إلى تلك الفترة التي حاول خلالها عدد من السنة والشيعة في منتصف عام ١٩٥٤ تحقيق التقارب بين الطائفتين، وهي محاولات كانت تحظى بتشجيع الإنجليز، في حين كان الشيخ سلمان متخوفا منها، لأنه يعتقد أنها تهدف إلى صياغة مطالب سياسية. وكما رأينا فقد كانت هناك مساع لعقد اجتماع عام في مايو في المحرق، غير أن أوامر الشيخ سلمان كانت كفيلة بإلغاء الاجتماع فضلا عن عدم توفر «الفرصة الملائمة» في ظل أجواء عدم الثقة بين

الطائفتين. ونعتقد أن تلك الجهود لم تسفر عن شيء في وقتها، وأن الفشل كان مصيرها فقد كان تأثير أجواء الفتنة طاغيا، وهذا ما يؤكده عبدالرحمن الباكر الذي ينسب إلى نفسه حمل مسؤولية مساعي الصلح بين الطائفتين، إذ يقول متحدثا عن آثار فتنة محرم .. «وكانت ضربة قوية وجهت إلى الشباب الذي كان يعمل دائما لخلق هذه النزعة البغيضة في مهدها، وكان الذي تبناه أربعة أعوام، من جهد مضن وسهر وعرق، ذهب هدرا تحت وطأة التعصب الطائفي الأعمى». ويقول في موضع آخر واصفا الوضع في بداية عام ١٩٥٤ «رجعت من سفرتي بعد أربعة أشهر فوجدت أن إخواننا الشيعة قد تبادوا كثيرا واشتطوا في مطالبهم على حساب إخوانهم السنة، وكشرت الطائفية عن أنيابها من جديد بشكل فظيع وسافر، كلما قابلت شابا من إخواني السنة أخذ يوجه إليَّ اللوم، ويقول هذا الذي كنت تريده... لقد تألمت كثيرا وقمت باتصالاتي بين عقلاء القوم، ومن المؤسف إن عقلاء القوم إلا ما ندر منهم كانوا يرغبون في تأجيج نار التفرقة لأجل أن يعيشوا على حساب الطائفية».

ويصف الباكر أيضا رد فعل المجموعة التي كان يعمل معها لتحقيق التقارب بين الطائفتين، على أمر الشيخ سلمان لهم بفض اجتماعاتهم بقوله «... فما إن سمع القوم ما هددهم به حتى انفضوا من حولي ولم أعد أراهم»، ثم يصف الوضع قبيل حادثة سترة التي أشرنا إليها بقوله: «بدأت الأزمة تنفجر وحدها طواعية، ودون حاجة إلى مزيد من التمهيد بين الجانبين، وعادت المياه إلى مجاريها، وإن كان إخواننا الشيعة مازالوا في منظماتهم التي كونوها، لكنهم قرروا عدم اتخاذ أي خطوة دون الاتصال بنا. في هذه الأثناء حدث حادث مؤسف إذ تشاجر بعض الشيعة في قرية سترة مع جماعة من السنة...».

أما عن الوضع بعد حادثة القلعة فيقول الباكر: «... وقد ترك هذا الحادث أثراً سيئاً في الأوساط السنية، واستغله زعماء الشيعة في إثارة القلاقل والمتاعب من جديد، وأعلنوا الإضراب ... ولم يشترك السنة في هذا الإضراب الذي دام تسعة أيام، والذي انفرد به الشيعة، ولم يكن هناك من يقوم بدور الاتصال بعد سفري».

أما عن العريضة التي قدمت إلى الشيخ سلمان في أوائل يوليو ١٩٥٤، وقيل عنها إنها قدمت من الشيعة والسنة، فهناك رسالة من الوكيل السياسي مؤرخة ٢٥ / ١٠ / ١٩٥٤ يقول فيها إن هذه العريضة قدمت من الشيعة فقط، وإن التقارب السني الشيعي لم يكن موجوداً إلا في «مخيلة عدد من الصحافيين السنة».

فإذا كان هذا هو حال، ونتائج الاتصالات بين السنة والشيعة وكما وصف عبدالرحمن الباكر، فإنه يكون من غير المنطقي اعتبار قيام الهيئة التنفيذية العليا نتيجة لتلك الاتصالات، ولا بد أن يكون هناك أمر آخر هيأ الفرصة.

وبعد أن هدأت الأحوال في أعقاب إعلان الحكومة عن عزمها إدخال إصلاحات في يوليو ١٩٥٤، وعلى إثر إضراب سائقي سيارات الأجرة تجددت الاتصالات بين القيادات الشابة السنية والشيعية، وكان الباكر قد عاد لتوه من السفر. وعلى الرغم من أن الإضراب لم يكن سياسياً في أسبابه، فإن أهميته تكمن في كونه وسيلة احتجاج علنية كان لها أثر نفسي كبير حسبما نعتقد، وبخاصة أنه انتهى على نحو يخدم المضربين، فكانت نهايته مدعاة للشعور «بالانتصار الشعبي». وقد كسب الباكر شخصياً من دوره في إنهاء الإضراب، مما هيأ له فرصة الانطلاق وتجديد اتصالاته السابقة لتكوين التحالف السني الشيعي. وحين أمر الشيخ سلمان بسحب

جنسية الباكر، أحسنت مجموعة الباكر استغلال الموقف، فدعت إلى اجتماع عام بعد أن تهيأت «اللحظة العاطفية» المطلوبة، وجاء الاجتماع الجماهيري الأول الذي حدث فيه التلاقي بين الخطابات التي ألقيت، وعاطفة الجمهور المتأججة، الأمر الذي كون الرصيد الشعبي لمجموعة الباكر بسرعة.

لقد كان إنشاء الهيئة «عملا عاطفيا»، أكثر من كونه نتاج تخطيط سياسي، فالحالة النفسية في البحرين في ذلك الوقت كانت فيما يبدو مهياةً لظهور أي حركة احتجاجية. ويقول الباكر إن الوضع في البحرين في تلك الفترة «كان قابلا للانفجار، ولا يحتاج إلا لمن لديه الشجاعة الكافية لقيادة الجماهير، على أن تكون له شعبية ومقدرة خطابية ومرونة سياسية».

ولم يكن الخطاب العاطفي وحده الذي أنشأ الهيئة، فهناك عوامل أخرى مساعدة. فعلى الرغم من أن الشيخ سلمان كان يعارض محاولات التقارب التي يقودها الباكر، وتوقعه ظهور مطالب سياسية فإنه لم يمنع الاجتماعين الجماهيريين الأول والثاني، برغم أن ما قيل في الخطابات كان كافيا بالنسبة إليه للتحرك المبكر. غير أن تجارب الشرطة البحرينية في التعامل مع الجمهور كانت في رأينا حائلا دون اتخاذ قرار بمنع الاجتماعات، فأخطاء المعالجة الأمنية لأحداث سبتمبر ١٩٥٣، وتداعيات حادثة القلعة في ١٩٥٤، كل هذا جعل الشيخ سلمان - كما نعتقد - يتحاشى محاولة فض الاجتماعات بالقوة. وهناك عوامل أخرى قد تبدو ثانوية لكنها ساهمت في إنجاح الاجتماعين، أولها المناسبة الدينية وهي ذكرى أربعين الحسين، التي اختيرت موعدا للاجتماع الأول، والتي أعطت هذا الاجتماع زخما لا يمكن إغفاله. وثانيها المساعدة التي قدمها «سائقو سيارات الأجرة»

في تبرعهم بنقل الناس إلى مكان الاجتماع في حركة يمكن اعتبارها رد الجميل للباكر على دوره في إنهاء إضرابهم. أما ثالثها فيتمثل في انزواء القيادات التقليدية ومنحهم الفرصة للشباب الطموح المتطلع للقيادة، فمنصور العريض مثلاً اكتفى بدور استشاري في الفترة السابقة لإنشاء الهيئة، ثم تم «تحجيم» دوره إلى أدنى درجة من قبل مجموعة الباكر، حتى اعتبر فيما بعد - أثناء المفاوضات مع الهيئة محسوباً على الحكومة!

على الجانب الآخر - الذي يحيطه بعض الغموض - كان موقف الإنجليز «الراعي» لأي جهد يحقق التقارب بين الطائفتين حافزاً كبيراً لمجموعة الباكر. فقد كان الإنجليز يتابعون ويشجعون جهود التقارب حتى يتسنى لهم «تلقف» الزعماء الجدد فور حصولهم على التأييد الشعبي. وقد كان التحفز البريطاني واضحاً، إذ إنهم أعادوا صياغة سياستهم فور الإعلان عن تشكيل الهيئة، وقبل تسلم الشيخ سلمان رسالة الهيئة الأولى، بل وحتى قبل التعرف المباشر إلى توجهات الهيئة ومطالبها، بما يوحي أنهم كانوا يعرفون ما يحدث قبل أن يحدث. إن هذا هو الأسلوب الإنجليزي المعتاد الذي يمد الجسور مع جميع الأطراف في الوقت نفسه. لقد كان هناك تعاطف إنجليزي قوي مع الهيئة منذ بداية نشأتها، بل تعدى الأمر التعاطف ليصل إلى التنسيق المسبق أحياناً، ولا نغفل على الإطلاق أن نشاط الهيئة لم يكن موجهاً ضد النفوذ البريطاني في البحرين.

ولسنا نقول أبداً إن الإنجليز هم الذين «صنعوا الهيئة» لكننا نبحث عن ظروف نشأتها، ونضع في ذهننا الرعاية البريطانية الفورية!

وهنا نعود إلى عام ١٩٣٨، حيث نسترجع ما سجله المقيم السياسي حين كان في بوشهر، إذ توقع ظهور طبقة وسطى تطرح مطالب

سياسية منبها إلى ضرورة إبقاء الصلة مع تلك الفئة، وعدم معاداتها حتى تكون بريطانيا هي من يلبي طلب المساعدة! ولعل خسارة بريطانيا في أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر، وثورة مصدق في إيران دفعتهما إلى الحذر من تكرار الخسارة في البحرين، الأمر الذي جعل الإنجليز يقررون رعاية القادة الجدد.

وخلاصة القول إن مجموعة عوامل تضافرت وهيأت الفرصة لظهور الهيئة التنفيذية العليا، ولم ينته دور هذه العوامل في مرحلة التأسيس فالخطاب العاطفي والاستجابة العاطفية وتردد الشيخ سلمان ودعم الإنجليز، بقيت هي العوامل المؤثرة منذ لحظة ولادة الهيئة وحتى انتهائها. وإذا كان إنشاء الهيئة قد اعتمد على الخطاب العاطفي لقادتها والاستجابة العاطفية التلقائية من الجمهور، فلا غرابة إن اتسم عمل الهيئة بقدر كبير من العشوائية والتخبط، فليس هناك فكر سياسي يجمع الأعضاء المؤسسين، ولم يكن لديهم أهداف استراتيجية، ولم تكن للهيئة «هوية سياسية»، فلاهم نواة حزب، ولاهم تنظيمًا سياسيًا، ولم يرفعوا راية فكرية، وليس لديهم برنامج عمل. بل إننا نعتقد أن العشوائية كانت أيضا موجودة في اختيار الأعضاء المؤسسين البالغ عددهم ١٢٠ شخصا، فقد كان ابراهيم فخرو مثلا خارج البحرين عند إنشاء الهيئة، وأدرج اسمه في قائمة المؤسسين، وتكفل الباكر بالحصول على موافقته لاحقا! ولاحظنا أن «الأعضاء المؤسسين» اختفوا من مسرح الأحداث عدا من أصبح عضوا في اللجنة التنفيذية المكونة من ثمانية أشخاص، بل إن الباكر نفسه يقول إنه بعد أن أدرك جسامته المسؤولة بعد اختياره سكرتيرا عاما للهيئة قام بتشكيل لجنة أخرى غير لجنة الثمانية، وأصبحت هذه اللجنة هي التي تخطط وتدير العمل!

ولو عدنا إلى بيانات الهيئة ورسائلها سنجد أنها تخلو من أي توجه

فكري، ولا تحوي سوى مجموعة من «المطالب»، يتحكم بتقديم بنودها أو تأخيرها قواعد «التكتيك السياسي» ولا شيء آخر. ويعترف الباكر نفسه بهذه الحقيقة إذ يقول: «لم تكن هناك قاعدة أساسية تنظيمية لهذا التشكيل السريع الذي جاء وليد الحوادث، وأصبح أشبه ما يكون بالحزب السياسي، بينما هو خال من كل تنظيم، فليس هناك منهج مدروس، ولا مخطط يوضع موضع التنفيذ حال قيام الحزب»!!

وقد لازم انعدام التنظيم والرؤية المستقبلية المسبقة مسيرة الهيئة، فحين دعت إلى الإضراب الأول في ديسمبر ١٩٥٤ لم تكن لديها أي تصورات للنتائج المحتملة، ويؤكد الباكر هذا الأمر بقوله: «عم الإضراب سائر البحرين، وهنا تجمعت المشكلة الخطيرة، كيف يمكن ضبط الجماهير الهائجة، كيف يمكن تأمين الإسعاف وموظفي المستشفيات»!

ولم تقتصر العشوائية والارتجال على الجانب التنظيمي فحسب وإنما طالت أيضا العمل السياسي ذاته، فقد كانت «مطالب» الهيئة أكبر بكثير من قدرتها واستعدادها، بل وأحيانا كانت المطالب أكبر من قدرة المجتمع البحريني على ممارستها فيما لو تحققت في ذلك الوقت، لذلك رأينا كيف أسقطت الهيئة ببساطة مطلب إنشاء مجلس تشريعي منتخب بعد أيام فقط من إعلانها نيتها دعوة المواطنين لانتخاب مثل هذا المجلس. ليس هذا فحسب، بل إن الهيئة أدركت - كما نعتقد - أنها سوف تخسر وجودها وذاتيتها، لو أنها وافقت على تنفيذ الخطوات التي يتم التوصل إليها من خلال التفاوض مع الشيخ سلمان عبر وساطة الإنجليز أو بالتفاوض المباشر لاحقا، لذلك اختار قادتها أسلوب الرفض والمقاطعة باعتباره الأسلوب الأسهل في ممارسة العمل السياسي الشعبي.

إننا نعتقد أن القارئ يدرك مقدار العشوائية والتخبط في عمل الهيئة

من دون حاجة هنا لسرد الأمثلة.

ولعل مما يلفت النظر أنه برغم تلك العشوائية، فقد نجحت الهيئة منذ بدايتها في استقطاب الجمهور الذي كان مخلصا لها ولقاداتها، فقد تفاعل معها وأيدها، ونفذ تعليماتها وتبرع بالمال وتطوع بالعمل والتزم بالمقاطعة، فكان جمهورا وفيما بحق. إلا أن هذا الوفاء الشعبي لم يجعل الجمهور القاعدة المرجعية للهيئة، بمعنى أن قرارات الهيئة ظلت خاضعة لقواعد اللعبة السياسية، وكان الجمهور يتلقى تلك القرارات من دون أن يكون له دور في اتخاذها. ولنأخذ مطلب المجلس التشريعي مثالا، فقد طرح قادة الهيئة هذا المطلب قبل الإعلان عن إنشاء الهيئة، وهو المطلب الأكثر أهمية من بين مطالب الهيئة وظلت تنادي به وتلح عليه، غير أنها أسقطته دون استشارة الجمهور وقد اكتفت الهيئة «بإبلاغ» الجمهور بقرار الإسقاط على أنه مجرد تأجيل حتى يأتي الوقت المناسب!

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل كان قادة الهيئة يسعون لتحقيق الإصلاح السياسي، أم أنهم كانوا يبتغون السلطة لأنفسهم؟ إننا نعتقد أن قادة الهيئة في البداية كانوا يسعون إلى إدخال إصلاحات سياسية تمس نظام الحكم وأسلوبه، وتمنح الشعب قدرا من المشاركة في القرار، غير أن «تضخم الذات» الذي أصاب قادة الهيئة إثر حجم الدعم والتأييد الشعبي الذي حصلوا عليه، وكذلك تحت تأثير الرعاية الإنجليزية، جعلهم يتحولون إلى «طالبي سلطة» والشواهد كثيرة.

إن سعي قادة الهيئة نحو ممارسة السلطة قادهما إلى نهايتها، وقضى على الفرص التي أتاحت لتحقيق تطور وإصلاح سياسي في البحرين فقد شعر الإنجليز أخيرا أنه آن الأوان لوقف دعمهم لقادة الهيئة، فالتقى

رأيهم مع رأي الشيخ سلمان وانتهت قصة الهيئة.

غير أن اتفاق وجهات النظر بين الشيخ سلمان والإنجليز تجاه الهيئة لم يكن سهلا، فقد كانت بينهما خصومة حقيقية، فالشيخ سلمان لا يثق إطلاقا بنيات الإنجليز، في حين كان الإنجليز يعتبرونه غير قادر على التعامل مع الأحداث، وأنه لا يجيد إدارة الأزمة. وكان من الطبيعي أن تنعكس علاقة الطرفين، وتضارب قناعاتيهما على مسار الأحداث وكيفية التعامل معها. ولسنا نبالغ حين نقول إن الهيئة شقت طريقها مستغلة المسافة الفاصلة بين الإنجليز والشيخ، ولم تكن هذه المسافة نتاج اختلاف في الرأي بل إن لها جذورا تاريخية. فالشيخ سلمان يدرك أنه حين أرادت بريطانيا عزل جده، وقفت بكل ثقلها السياسي والعسكري خلف «مطالب إصلاحية» اختلقت هي أغلبها، ويدرك أيضا أن بريطانيا حين أرادت تثبيت حكم والده وقفت موقفا حازما معارضا للمطالب التي قدمت عامي ١٩٣٤ و١٩٣٨، بل إنها في ١٩٣٤ هددت أصحاب المطالب بتحميلهم مسؤولية أي اضطراب يقع في البلاد، وفي عام ١٩٣٨ لم تعترض على إلقاء القبض على المطالبين بالإصلاح بل إن الإنجليز حرصوا كثيرا كما رأينا عام ١٩٣٨ على نفي رعايتهم للحركة فقد كانوا يدركون أن نفي الرعاية عامل مهم في انحسار شعبية الحركة لكنهم عام ١٩٥٤ حرصوا على «عدم النفي» مما أوجد «يقينا» لدى العامة أن بريطانيا تؤيد الهيئة، وهذا ما كان الشيخ سلمان يتوجس منه.

لذلك حين تقدمت الهيئة برسالتها الأولى، التفت الشيخ سلمان نحو الإنجليز مستكشفا موقفهم فوجد تأييدا قويا ومساندة مطلقة للهيئة، بل وتلقى ضغطا وتهديدا بتحميله هو المسؤولية في حال حدوث اضطراب سياسي، فأعاد هذا الموقف في ذهنه صورة عزل جده الشيخ عيسى بن علي، وأدرك أن عليه - إن أراد البقاء في الحكم

مراقبة الإنجليز والتعامل مع «نصائحهم» دون الحاجة إلى الالتفات إلى رسائل الهيئة وبياناتها وخطاباتها قادتها، ولذلك كان موقفه من الهيئة ثابتا منذ البداية، فهو يعتقد أن إلقاء القبض على قادتها سوف ينهي الأمر، كما أنه كان يحاول حث الإنجليز على تأكيد تأييدهم له علانية كي يقطع طريق التحالف، كما رأيناه أيضا يعترض على الاجتماعات التي كان يعقدها بعض المسؤولين الإنجليز مع عدد من أعضاء الهيئة.

لقد كان الشيخ سلمان مقتنعا أن وجود الهيئة وقوتها مرتبط بدعم الإنجليز لها، وكان يعتقد أيضا - وفق ما استخلصناه - أن الباكر هو «رجل الإنجليز» في الهيئة، لذلك رأيناه يطلب إبعاده عن البلاد كشرط للاعتراف بالهيئة.

ومقابل ثبات موقف الشيخ سلمان، كان الاضطراب سمة الموقف البريطاني. ونعتقد أن جزءا من هذا الاضطراب كان عائدا لنقص في الخبرة السياسية لبعض المسؤولين الإنجليز، الذين «اندفعوا» وراء «الصدى الشعبي» لخطابات قادة الهيئة، متصورين أن القوة تكمن في «الصدى» لا في الخطاب ذاته. ولم يدركوا إلا أخيرا أن صمت الخطاب يذهب الصدى.

وبخلاف التجارب السابقة جاء الموقف البريطاني أقرب إلى رد الفعل منه إلى المبادرة، ولم يحسن المسؤولون ممارسة الدور المعتاد وهو دور «الوسيط»، فقد انحازوا - دون إدراك للتناجح المحتملة - نحو الهيئة، وقرروا منذ إعلان تشكيل الهيئة - وقبل وصول رسالتها الأولى إلى الشيخ سلمان - ممارسة الضغط المكثف عليه من دون دفعه إلى التنحي عن الحكم، مع إبقاء كافة القنوات مفتوحة مع قادة الهيئة. لكنهم في رأينا فشلوا في تحقيق التوازن السياسي، فأضعفوا سلطة الشيخ سلمان، ومنحوا الهيئة زحما كبيرا. وكانوا يعتقدون أن

سياستهم تبقي على الشيخ سلمان «حاكما مطيعا» وتبقي الهيئة تحت سيطرتهم. لقد كانوا يريدون توجيه «سهام الهيئة» نحو الشيخ سلمان ومن خلال الضغط على الشيخ واستجابته لمطالب الهيئة يتجنبون الدخول كطرف في الصراع، وييقون «أصدقاء» للهيئة والشيخ. إلا أن دخول الشيخ سلمان في مفاوضات مباشرة مع الهيئة بعد إبعاد الباكر الذي تصادف مع النمو المتسارع للتأثير المصري - حول مسار «السهام» نحو الإنجليز، ولم تنفع عودة الباكر ومحاولاته في اللحظة الأخيرة لرد السهام عنهم كما لم ينفع اعتراض الشيعة. وهنا فقط توقف الإنجليز عن «اللعب على الحبلين»، واتفقوا مع ما كان يردده الشيخ سلمان منذ نشأة الهيئة، فتم إلقاء القبض على قادتها، وعلى الفور اختفى صدى الخطاب!

لقد كان ممكنا للسياسة البريطانية أن تؤدي إلى تسليم السلطة إلى الهيئة بالفعل، فقد استطاعت الهيئة التحكم في جميع الخيوط، بل إن بعض قادتها طرح على الإنجليز فكرة عزل الشيخ سلمان، وتنصيب أخيه الشيخ دعيج. ولم تكن معارضة الإنجليز للفكرة معارضة للمبدأ بقدر ما كانت مسألة توقيت كما رأينا.

والسؤال الآن هو متى تحوّل موقف الإنجليز، وهل كان ذلك التحول راجعا إلى حادثة وزير الخارجية سلوين لويد في مارس ١٩٥٦ كما تؤكد أكثر الروايات؟ ثم هل قام الإنجليز والشيخ سلمان باستدراج الهيئة نحو حتفها أم أنها وصلت إلى مرحلة فقدان السيطرة على الذات من تلقاء نفسها؟

إننا نعتقد أن بوادر التغيير بدأت أواخر عام ١٩٥٥ - أي قبل حادثة سلوين لويد بأشهر - ففي تلك الفترة بدأت تظهر ملامح التأثير المصري، وهو التأثير الذي يخشاه الإنجليز، فمن شأنه تحويل المواجهة

من مواجهة مع الشيخ إلى مواجهة معهم، الأمر الذي يهدد امتيازاتهم لا في البحرين فحسب، بل وفي الخليج عامة. ولقد ناقشت اجتماعات المسؤولين الإنجليز، سواء مع الشيخ سلمان أو بلجريف موضوع الاستعدادات الأمنية، ولم يكن هذا التطور لمجرد الاحتياط بل بدا أنه يشكل خيارا محتملا. ونعتقد أن حادثة سلوين لويد بالنسبة إلى الإنجليز لم تكن سوى دليل على الحاجة للاحتياط من احتمال اندلاع العنف، فمراسلاتهم كانت تتبنى إخلاء مسؤولية الهيئة عن الحادث، وإن ألمحت إلى احتمال تورط عبدالعزيز الشمالان في تحريض الجمهور. وبرغم بروز ملامح في تغيير موقف الإنجليز، فإن قادة الهيئة وهم في خضم التكتيك السياسي، لم يلتقطوا إشارات التغيير.. وقد يكون موقف الشيخ سلمان استدراجا للهيئة نحو حتفها في المرحلة الأخيرة وبخاصة أن الهيئة بدأت تفقد السيطرة على الجمهور عام ١٩٥٥ تدريجيا، وقد بلغ الجمهور ذروة الاندفاع العاطفي في المظاهرة الأخيرة في نوفمبر ١٩٥٦.

وإذا كنا قد أدركنا التحول الذي أصاب موقف الإنجليز، فهل كان دخول الشيخ سلمان في مفاوضات مباشرة مع قادة الهيئة ثم الاعتراف بالهيئة رسميا هو تحول عن موقفه الأول الراض لوجود الهيئة؟

لقد كان الشيخ سلمان يتعرض لضغوط عديدة.. من الإنجليز للتجاوب مع الهيئة ومطالبها.. ومن العائلة للتشدد والقبض على قادة الهيئة.. ومن بلجريف للوسط.. فضلا عن إحساسه بالخرج لما يدور في إمارته، وعدم قدرته على التصرف بحرية مطلقة إضافة إلى الضغط القادم مما يحمله في ذهنه من تراث سياسي، وما يتمتع من مستقبل. ووسط هذه الضغوط استطاع الشيخ سلمان - وحيدا في أغلب الأحيان أو بمساعدة محدودة من بلجريف - الحفاظ على حكمه

واستطاع أيضا تنفيذ رؤيته الأولى.

لقد كان الشيخ سلمان يرى أن إلقاء القبض على قادة الهيئة هو الحل منذ البداية، وحين عجز عن الحصول على دعم الإنجليز لتنفيذ هذه الرؤية، حدد مساره حيث كان يرفض التبرع بالموافقة على مطالب الهيئة، ويصر على الحصول على طلب مباشر من بريطانيا، بهدف تحميلها مسؤولية ما قد يحدث. ولم يكن الشيخ سلمان يريد الاصطدام مع الإنجليز تحاشيا من تكرار مشهد عام ١٩٢٣. لكنه حين قرر التفاوض مع الهيئة، والاعتراف بها كان يريد تحجيم دور الإنجليز وتقليص نفوذهم، وذلك بإلغاء دور الوسيط. ونعتقد أنه حين اشترط مغادرة الباكر البلاد ضمن صفقة الاعتراف، كان يقصد تقليص النفوذ البريطاني داخل الهيئة نفسها الذي يمثله الباكر. لقد كان واضحا أن الشيخ سلمان يتحرك بناء على خطة مرسومة في ذهنه، وليس مجرد استجابة للضغوط، أو ما يفرضه الحدث، وقد أخذ زمام المبادرة حين لجأ إلى الاتصال السري بعبدة العزيز الشمالي المعروف عنه عداؤه للإنجليز بخلاف الباكر.

نجح الشيخ سلمان في إرباك الإنجليز، ولم يتمكن بلجريف - الذي لم يكن يدرك ما يفعله الشيخ سلمان - من ثنيه عما عزم عليه، بل إن الشيخ سلمان ذهب إلى مدى أبعد حين «تفاعل» مع مظاهر تأييد مصر، فتبرع من أمواله لدعم المجهود الحربي، ولم يعترض على أي نشاط شعبي مؤيد لمصر، الأمر الذي استفز الإنجليز وأثار مخاوفهم فعلا.

ولم يكن إرباك الإنجليز هو النتيجة الوحيدة لإمساك الشيخ سلمان بزمام المبادرة، لكنه نجح أيضا في دفع الهيئة نحو إسقاط أهم مطلب من مطالبها، وهو المجلس التشريعي المنتخب. ويبدو أن الشيخ سلمان كان يدرك أن قادة الهيئة يسعون نحو تعزيز وضعهم الشخصي أكثر من

سعيهم لتحقيق إصلاح سياسي، فكان أن اعترف بوجود الهيئة.

وبعد الاعتراف بالهيئة ظل الشيخ سلمان يؤمن أن الوسيلة المثلى لإنهاء حالة الصراع هي إلقاء القبض على قادة الهيئة، وقد ترك الأحداث تقود نحو مواجهة حتمية ليس بينه وبين الهيئة، وإنما بين الهيئة والإنجليز، وهذا ما حدث فعلا في نهاية المطاف.

لقد عرفنا فيما سبق مواقف الأطراف الرئيسية في صراع الخمسينات، لكن ماذا عن بلجريف؟ هل كان طرفا رئيسيا؟ وهل كان له دور مؤثر كما كان عليه الوضع منذ حضر إلى البحرين عام ١٩٢٦؟ حين ظهرت الهيئة التنفيذية العليا عام ١٩٥٤ كان قد مضى على وجود بلجريف في البحرين ٢٨ عاما، وقد اقترب سنه من الستين. وكان واضحا أن طول بقاءه قد أثر كثيرا على أفكاره، فلم يعد إنجليزيا بقدر ما أصبح قريبا جدا من «الفكر التقليدي». ولأن علاقته بالشيخ سلمان لم تكن حميمة كما كانت مع والده الشيخ حمد، فقد كان كثيرا ما يتذمر من أسلوب عمل وتفكير الشيخ سلمان، لكن هذا التذمر لم يمنعه من ممارسة صلاحياته واتخاذ القرارات والإشراف على تنفيذها. لكن حين دارت العجلة السياسية بسرعة، بعد إنشاء الهيئة لم يعد بلجريف قادرا على اللحاق بها، فأصبح معزولا، حيث رفعت الهيئة شعار «إبعاد المستشار»، كما نبذه الإنجليز، فيما تعزز اختلاف الرأي بينه وبين الشيخ سلمان، فأصبح بلجريف أقرب إلى المراقب للأحداث منه إلى صانعها، كما كان عليه الحال سابقا، ولم يكن بقاءه إلى عام ١٩٥٧ سوى مظهر من مظاهر الحفاظ على «كبرياء الحكم»، لكنه كان قد عزل فعليا قبل ذلك، ولم يكن اعتراض الشيخ سلمان والإنجليز على العزل سوى رغبة في عدم إعطاء الهيئة مكسبا كبيرا.

لقد كان بلجريف عام ١٩٢٦ بخبراته المحدودة أكبر من واقع

البحرين، فساهم في تطويرها في كافة المجالات، لكنه في الخمسينات ظل على حاله، فيما كان كل شيء حوله يتطور، ولم يتمكن من التخلص من نظرتة الأولى للبحرينيين بأنهم «مجرد قرويين لا تزيد طموحاتهم على أن يعملوا كتبة».

كان بلجريف قد كتب معلقا على مغادرة «ديلي» البحرين عام ١٩٢٨ إن الشعب البحريني ودعه ساخطا «لأن البحرينيين ناكرون للجميل»، وهو في الواقع كان يرثي حاله فهو - بلجريف - حين غادر عام ١٩٥٧ كان يعرف أن البحرين لم تعد تحتمله. إن النهاية المحزنة لدور بلجريف في تاريخ البحرين لا تعني أنه يستحقها، فقد حقق للبحرين الكثير ونعتقد أن التاريخ لم ينصفه بعد.

والآن وقبل أن نطوي أوراق هذا الفصل نطرح السؤال الكبير: هل حققت الهيئة التنفيذية العليا مصلحة للبحرين؟

إننا نعتقد أن الهيئة نجحت تماما، وبصورة مذهلة، في أمر واحد فقط هو احتواء الفتنة الطائفية.. فلولا نشأة الهيئة لربما استمرت أجواء الفتنة وتعاضم التباعد بين الطائفتين، ولربما قاد إلى أحداث شبيهة بأحداث سبتمبر ١٩٥٣ وما تبعها، لكن الهيئة استطاعت كسر الحواجز النفسية، وسارعت إلى إغلاق ملف الفتنة، وحققت اتحادا سياسيا بين الشيعة والسنة.

وإذا كان هناك من يرى في هذا الاتحاد ضررا، فإننا نعتقد أن ضرر الفتنة الطائفية أشد وأعمق.. وبرغم هذا النجاح.. فإن الهيئة فشلت في تحقيق أي تطوير أو إصلاح سياسي في البحرين، وأهدرت كل الفرص التي أتاحت لتعزيز قدر من المشاركة الشعبية في القرار، وذلك برفضها التعاون مع الحاكم، وسعيها الدؤوب نحو السلطة، وإفراطها في لعبة التكتيك السياسي. لقد وقعت الهيئة في شرك تضخم الذات

وبدلاً من أن توظف الدعم الشعبي ومرونة الحاكم ودعم الإنجليز في تحقيق الإصلاح السياسي المناسب، حاولت استخدام هذا كله لتثبيت نفسها كسلطة بديلة. ولم تكن نتائج الفشل مرحلية فقط، بل إن سعي الهيئة نحو استلاب السلطة أضر بالعمل الشعبي في البحرين، وخلق حاجزاً نفسياً كبيراً لدى مؤسسة الحكم، وهو حاجز يحفزهم على النظر إلى أي تحرك شعبي على أنه سعي نحو السلطة.

إن رواسب قصة الهيئة لا تزال قائمة حتى اليوم وهذا هو أفدح ضرر..